الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4523 | الأربعاء | 23 شعبان 1444 هـ | 15 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

الكنيست يصادق على قانون يحد من دور المحكمة العليا ويصعب تنحية رئيس الوزراء

الرئيس الإسرائيلي: نعيش وضعا خطيرا وصراعا داخليا قد يمزقنا

«وكالات»: حذر الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ من أن الخلاف المرير حول الإصلاحات القانونية خطير على البلاد ويمكن أن تكون له تداعيات دبلوماسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة.

وقال هرتسوغ، وفقا لمكتبه، «نحن في وضع سيئ.. سيئ جدا»، ووصف الوضع بأنه «صراع داخلي يمزقنا»، مشيرا إلى أنه يبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق لإنقاذ إسرائيل من الأزمة.

وأضاف أنه كان يجتمع مع الجميع ويستمع إليهم، مضيفا أنه يحاول إيجاد حل «من شأنه أن يرسي مبادئ دولة إسرائيل لأجيال عديدة».

وقبل بضعة أيام، تحدث هرتسوغ علنا ضد خطط الحكومة الدينية اليمينية لأول مرة، وقال إن الإصلاح القضائي خاطئ وقمعي ويقوّض الأسس الديمقراطية لإسرائيل.

يأتي هذا، فيما وافق البرلمان الإسرائيلي مساء الاثنين على مشروع قانون مثير للجدل من شأنه أن يجعل من الصعب تعليق عمل رئيس الوزراء في البلاد، ضمن «إصلاحات قضائية» أفضت إلى احتجاجات حاشدة لأسابيع.

وبعد ساعات من النقاش الساخن، صوّت 61 من أصل 120 نائبا لصالح مشروع القانون المقترح و51 ضده في القراءة الأولى، أما الباقون فقد تغيبوا أو امتنعوا عن التصويت.

وتنص مسودة القانون التي أقرتها اللجنة بعد نقاش محتدم، على أن إزالة رئيس الوزراء من المنصب تتطلب أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان، في خطوة تهدف إلى منع المحكمة العليا أو مكتب المدعي العام من التأثير على عملية العزل.

وهناك حاجة إلى قراءتين أخريين في الكنيست، قبل أن يدخل مشروع القانون المثير للجدل حيز التنفيذ.

ويتقدم الإصلاح القضائي في إسرائيل بسرعة، على الرغم من الاحتجاجات الضخمة ضد الخطط. ووفقا لتقارير وسائل الإعلام، فإن الحكومة اليمينية الدينية برئاسة بنيامين نتنياهو تريد الدفع بعناصر رئيسية في خطة التغييرات المثيرة للجدل في الجهاز القضائي من خلال إجراءات سريعة قبل نهاية الشهر الجاري.

وكانت هناك مظاهرات حاشدة ضد التغييرات القضائية على مدار العشرة أسابيع الماضية، وباءت محاولات الوصول لتسوية بالفشل.

وحذرت المدعية العامة جالي باهاراف ميارا من أن هذا التغيير قد يؤدي إلى «مواقف سخيفة». وقالت إنه يخلق «ثقبا أسود» لأنه يمنع أي إشراف قانوني.

وتهدف التعديلات إلى السماح للبرلمان بنقض قرارات المحكمة العليا بأغلبية بسيطة. وتهدف حكومة نتنياهو أيضا إلى الحد من قدرة المحكمة العليا على إلغاء القوانين البسيطة.

ومن شأن هذا «الإصلاح» أن يحد بشكل كبير من إمكانية قيام المحكمة العليا بإبطال القوانين، ويعطي التحالف الحاكم سلطة تعيين القضاة.

ويخشى المتظاهرون في إسرائيل أن تنقلب الحكومة الجديدة على النظام القضائي، وأن تسعى لإنهاء إسرائيل «كدولة ديمقراطية»، على حد رأيهم. فيما تقول الحكومة إن «الإصلاحات» مصممة لوضع حدّ لتدخل المحكمة العليا في السياسة.

وربط بعض منتقدي التعديلات بينها وبين محاكمة رئيس الوزراء الجارية بتهم تتعلق بالفساد، وقالوا إنه يسعى إلى تقويض النظام القضائي الذي وجّه له تهما ينفيها ويعتبرها غير عادلة ومسيسة.

من ناحية أخرى وافق الكنيست الإسرائيلي فجر أمس الثلاثاء بالقراءة الأولى على أحد أهم قوانين الانقلاب على النظام القضائي في إسرائيل، والذي يتيح للسلطة التشريعية (الكنيست) التغلب على قرارات المحكمة العليا كما صادق على مشروع قانون آخر يمنع تنحية رئيس الحكومة من منصبه إلا وفق أسباب نفسية أو مرضية.

ويشدد المشروع الذي أقرّ في قراءة أولى الشروط التي تسمح للمحكمة العليا بإبطال قانون عادي، كما يسمح للبرلمان بحماية القانون من أي إلغاء وذلك بواسطة عملية تشريعية تتطلب غالبية بسيطة (61 نائبا من 120) في ما يسمى بند الاستثناء الذي يتيح تجنب سيطرة المحكمة العليا.

وبعد ساعات من النقاش الساخن، صوّت 61 من أصل 120 نائبا لمصلحة مشروع القانون المقترح و51 ضده في القراءة الأولى. أما الباقون فقد تغيبوا أو امتنعوا عن التصويت.

وهناك حاجة إلى قراءتين أخريين في الكنيست، قبل أن يدخل مشروع القانون المثير للجدل حيز التنفيذ.

وكان قد تبنّى البرلمان في قراءة أولى مشروع قانون آخر يقلص إلى حد كبير إمكانية إعلان تعذر تأدية رئيس الحكومة لوظيفته.

وقبل ذلك، تبنى الكنيست الإسرائيلي في قراءة أولى مشروع قانون آخر يقلص إلى حد كبير إمكانية إعلان تعذر رئيس الحكومة عن تأدية وظيفته.

وتمت المصادقة على التعديل القانوني بأغلبية 61 صوتا، ويمنع التعديل تنحية رئيس الحكومة من منصبه إلا وفق أسباب نفسية أو مرضية بشرط أن يحظى ذلك بأغلبية 90 عضوا من الكنيست من أصل 120.

وعمل الائتلاف الحاكم على إدخال هذا التعديل من أجل منع المستشارة القانونية للحكومة من إجبار بنيامين نتنياهو على التنحي من منصبه بسبب ما يلاحقه من قضايا فساد.

وقال زعيم المعارضة يائير لبيد إن على نتنياهو أن يتنحى من منصبه لعدم قدرته على القيام بمهامه، ولأنه فقد السيطرة على حكومته، كما أن وزراءه لا يقيمون له وزنا وقد تتفكك الدولة من حوله، حسب تعبير لبيد.

وفي السياق ذاته أيضا، صدّق الكنيست الاسرائيلي بالقراءة الأولى على إلغاء بنود في قانون الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة و4 مستوطنات في شمال الضفة الغربية المحتلة، وذلك بعد 18 عاما على إقراره.

ويهدف التعديل -الذي قدم مشروعه يولي إدلشتاين عضو الكنيست عن حزب الليكود ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست- إلى إلغاء بنود في القانون كانت تحظر على المستوطنين دخول نطاق 4 مستوطنات أخليت في الضفة الغربية المحتلة عام 2005، وهي: جانيم وكاديم وحومش وسانور، على نحو يفتح المجال أمام إعادة توطينها من جديد.

وكان إلغاء بنود هذا القانون جزءا من الشروط التي وضعتها أحزاب اليمين المتطرف لقاء الانضمام إلى توليفة بنيامين نتنياهو. ويحتاج القانون إلى التصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة ليصبح ساري المفعول.

وقد دانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية -أمس الثلاثاء- مصادقة «الكنيست» الإسرائيلية بالقراءة الأولى على إلغاء ما يسمى «قانون الانفصال»، كخطوة أساسية على طريق شرعنة العديد من البؤر العشوائية الواقعة في شمال الضفة الغربية.

وقالت وزارة الخارجية -في بيان صحفي أمس- إن ذلك يمهد «لعودة المستوطنين إليها، والبناء فيها، بما يؤدي إلى نهب مزيد من الأراضي وتعميق الاستيطان، وتوسيع قواعد الإرهاب اليهودي في الضفة».

واعتبرت أن «المضي في إقرار هذا التشريع يعد تصعيدا خطيرا في الأوضاع على ساحة الصراع، واستخفافا بالجهود المبذولة لخفض التوتر وتحقيق التهدئة».

ودعت الوزارة المجتمع الدولي والإدارة الأميركية إلى «ممارسة ضغط حقيقي على الحكومة الإسرائيلية لوقف هذا العبث، والتخريب الإسرائيلي الرسمي في ساحة الصراع».

وأكدت أن «إفلات إسرائيل المستمر من العقاب يدفعها إلى تصعيد خطواتها وإجراءاتها الأحادية الجانب غير القانونية، التي باتت تهدد بتفجير ساحة الصراع برمتها، وتفرض منطق القوة العسكرية الغاشمة والاستعمار والعنصرية بديلا للسلام والحلول السياسية التفاوضية للصراع».

إحدى جلسات الكنيست الإسرائيلي

قائد البحرية في الحرس الثوري: إيران سترد على أي اعتداء تتعرض له

سفينة تابعة للبحرية الإيرانية

«وكالات»: قال قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني علي رضا تنغسيري إن بعض دول الجوار جعلت لإسرائيل موطئ قدم فيها ويتعين عليها أن تعلم أن طهران سترد على أدنى اعتداء.

وأضاف تنغسيري -في لقاء تلفزيوني- أن أي مشكلة تتعرض لها السفن الإيرانية في المنطقة لن تبقى من دون رد.

وأشار إلى أن بلاده تملك سفينة الدعم العسكري «مهدوي» التي دخلت الخدمة حديثا مزودة بمسيرات انتحارية يصل مداها إلى 1300 كلم، وصواريخ كروز بمدى يصل إلى 750 كلم.

وخلال السنوات الماضية، تعرضت ناقلات نفط وسفن تجارية في الخليج لهجمات استخدمت فيها طائرات مسيّرة وألغام بحرية، كما استُهدفت سفينة إيرانية واحدة على الأقل بلغم لاصق في البحر الأحمر. وتبادلت إيران وإسرائيل الاتهامات بشأن تلك الهجمات.

وتتوعد إيران باستمرار بالتصدي لأي عدوان عليها، وتحذر من أنها سترد بحزم وقوة إذا واجه أي جزء منها تهديدا من قبل إسرائيل.

بيونغ يانغ تطلق صاروخين باليستيين بالتزامن مع تدريبات أمريكية - كورية جنوبية

«وكالات»: أعلن الجيش الكوري الجنوبي أن كوريا الشمالية أطلقت صاروخين باليستيين قصيريْ المدى قبالة ساحلها الشرقي أمس الثلاثاء، بالتزامن مع تدريبات عسكرية أميركية كورية جنوبية هي الأوسع نطاقا منذ 5 سنوات.

وقالت هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية إن الصاروخين أطلقا في نحو الساعة 07:40 صباحا بالتوقيت المحلي (22:40 بتوقيت غرينتش الاثنين) من إقليم هوانغاي الجنوبي قرب الساحل الغربي للبلاد وقطعا مسافة نحو 620 كيلومترا.

وأضافت أن الجيش الكوري الجنوبي في حالة تأهب عالية بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة، واعتبرت أن تكرار إطلاق جارتها الشمالية الصواريخ «فعل استفزازي يهدد السلام والأمن في المنطقة».

وأكد البيان أن كوريا الجنوبية ستجري تدريبات مشتركة مع الولايات المتحدة مثلما هو مخطط له، وستحافظ على جاهزية قوامُها قدرات ماحقة، وفق تعبير البيان.

من ناحيته، قال رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا إن اليابان تجمع معلومات عن المقذوف وإنها لم تتأكد بعد من وقوع أي أضرار في البلاد نتيجة الإطلاق.

وذكر كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني هيروكازو ماتسونو أنه لم يجر بعد تأكيد دخول الصاروخين مناطق تابعة لليابان أو مناطق اقتصادية حصرية.

من جهتها، قالت قيادة الأركان الأمريكية في بيان «أطلقت كوريا الشمالية صاروخا باليستيا غير محدد باتجاه بحر الشرق»، في إشارة إلى مساحة مائية تعرف أيضا باسم بحر اليابان.

وأضافت أن إطلاق كوريا الشمالية صاروخين باليستيين لا يشكل تهديدا مباشرا للقوات أو الأراضي التابعة للولايات المتحدة أو حلفائها، لكنها قالت إن برامج الأسلحة غير القانونية التابعة للشمال لها تأثير مزعزع للاستقرار.

وعززت واشنطن وسول التعاون الدفاعي في مواجهة التهديدات العسكرية والنووية المتزايدة من جانب بيونغ يانغ التي أجرت تجارب استفزازية على نحو متزايد لأسلحة محظورة.

وهذه هي التجربة الصاروخية الثانية لبيونغ يانغ خلال 3 أيام، حيث كانت أطلقت ما سمتهما صاروخي كروز إستراتيجيين من غواصة، في عملية تبدو ردا على المناورات العسكرية الأمريكية-الكورية الجنوبية الجارية حاليا والتي تعد الأوسع نطاقا منذ 5 سنوات.

كما يأتي إطلاق الصاروخين بعد أقل من أسبوع من أوامر الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون إلى الجيش بتكثيف تدريباته للردع والاستجابة «لحرب حقيقية» إذا استدعى الأمر.

وباشرت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الاثنين تدريبات «درع الحرية» المشتركة التي تركز على «البيئة الأمنية المتغيرة» بسبب العدوانية المضاعفة لكوريا الشمالية.

جمعية جليب الشيوخ التعاونية

إعلان

بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم الطلب: (2023/306911) بتاريخ 2023/3/13م

تعلن جمعية جليب الشيوخ التعاونية عن حاجتها للتعاقد مع

مكتب محاماة

وذلك وفق الشروط التالية:

1. أن يكون المحامي مقيداً بجمعية المحامين الكويتية بدرجة القيد (الدستورية وتمييز).
2. أن يكون لديه خبرة في الجمعيات التعاونية لا تقل عن (5 سنوات) على الأقل مع تقديم المستندات الدالة على ذلك.
3. أن يكون تعاقد مع 4 جمعيات على الأقل ويرفق التوكيلات والمستندات الدالة على ذلك.
4. تمثيل الجمعية أمام المحاكم بكافة درجاتها وأنواعها باختلاف هيئاتها وإدارة الخبراء.
5. متابعة جميع القضايا التي ترفع من أو على الجمعية أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها.
6. تحصيل كافة أنواع الديون المستحقة للجمعية سواء بالطريقة الودية أو القانونية.
7. تقديم الاستشارة القانونية التي تتعلق بجميع أعمال الجمعية.
8. صياغة وإعداد العقود المتعلقة بنشاط الجمعية مع تقديم كافة الإيضاحات والاستشارات القانونية المتعلقة بنصوصها.
9. تمثيل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية والموظفين بها في القضايا التي ترفع منهم أو ضدهم بسبب عملهم بالجمعية.

فعلى من يرغب في التعاقد مع الجمعية مراجعة مكتب المستشار القانوني بالإدارة العامة لتقديم عرض مرفق به جميع المستندات وذلك خلال الفترة من اليوم الأربعاء الموافق 2023/3/15 ولمدة 7 أيام عمل رسمي تنتهي بدوام يوم الخميس الموافق 2023/3/23م

مواعيد العمل الرسمية
من الأحد إلى الخميس من الساعة 8 صباحاً وحتى الساعة 3 عصراً.

مع تحيات مجلس الإدارة

اتفاق أمريكي بريطاني على تزويد أستراليا بغواصات تعمل بالدفع النووي.. والصين تعتبره «تهديدا للأمن العالمي»

«وكالات»: عقد الرئيس الأمريكي جو بايدن -الاثنين- اجتماعا مع رئيسي الوزراء البريطاني والأسترالي في قاعدة سان دييغو البحرية بولاية كاليفورنيا، بهدف وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية تزود بموجبها الولايات المتحدة أستراليا بغواصات تقليدية تعمل بالطاقة النووية استنادا إلى اتفاقية أوكوس (AUKUS) الثلاثية بينهم.

وفي أول رد فعل لها على الاتفاق، قالت الخارجية الصينية إن صفقة الغواصات الأمريكية الأسترالية البريطانية تنتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وجددت الوزارة رفضها الصفقة، وقالت إن بكين تعتبرها تهديدا للأمن العالمي، لكنها أكدت في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع الجانب الأميركي.

وقال الناطق باسم الوزارة وانغ وين بين -في تصريح للصحفيين- «يظهر البيان المشترك الأخير الصادر عن الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا أن هذه الدول الثلاث تسلك بشكل متزايد طريقا خاطئا وخطرا خدمة لمصالحها الجيوسياسية في ازدراء كامل لمخاوف المجتمع الدولي».

وفي إشارة إلى الاتفاق، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن «العالم الأنغلوساكسوني يبني تكتلات مثل أوكوس ويطور البنى التحتية لحلف شمال الأطلسي في آسيا ويراهن بجدية على مواجهة تستمر لسنوات طويلة».

وستشتري أستراليا ما يصل إلى 5 غواصات أميركية تعمل بالدفع النووي، كما ستتعاون في مرحلة لاحقة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبناء جيل جديد من الغواصات، لتعزيز الحضور العسكري للتحالف الغربي في منطقة آسيا المحيط الهادي في مواجهة صعود النفوذ الصيني.

وقال بايدن إن الولايات المتحدة «ضمنت الاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادي على مدى عقود»، مشيرا إلى أن اتفاق الغواصات من شأنه تعزيز «آفاق السلام لعقود مقبلة».

وأوضح أن الغواصات التي سيتم تزويد أستراليا بها ليست أسلحة نووية، بل هي غواصات تعمل بالطاقة النووية، مشيرا إلى أن هناك التزاما بالعمل المشترك لضمان بقاء منطقة المحيطين حرة ومزدهرة وآمنة.

من جانبه، قال مستشار البيت الأبيض للأمن القومي جيك سوليفان -خلال مؤتمر صحفي- إن مشروع الغواصات يجسد تعهد واشنطن على المدى الطويل بحماية «السلم والاستقرار» في منطقة المحيطين الهندي والهادي.

وأشار سوليفان إلى أن الشراكة مع أستراليا -والتي تتضمن مشاركة تكنولوجيا نووية سرية لم يسبق أن تم تشاركها إلا مع بريطانيا- هي «التزام سيمتد عقودا وربما قرنا من الزمن».

وأوضح أن هذه الغواصات ستحمل تسمية «إس إس إن-أوكوس» (SSN-AUKUS)، وستكون مجهزة بأسلحة تقليدية، مشيرا إلى أنها ستبنى استنادا إلى تصميم بريطاني وبتكنولوجيا أميركية، وستتطلب «استثمارات كبرى» في البلدان الثلاثة.

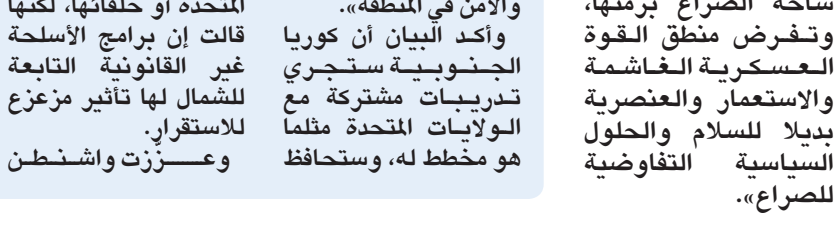

بايدن (وسط) برفقة رئيسي وزراء بريطانيا (يمين) وأستراليا في قاعدة سان دييغو البحرية بولاية كاليفورنيا